يعقد برعاية صاحب السمو ويبحث تجربة الاتحاد الأوروبي

مجلس الأمة يستضيف الاجتماع السابع لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية اليوم

يستضيف مجلس الامة اليوم الاجتماع السابع لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويستمر يومين.

وسيتناول الاجتماع الذي يقام برعاية وحضور سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد بحث التقارير التي رفعتها لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي والتي عقدت اجتماعاتها في الكويت في السابع من الشهر الجاري.

وأوصت اللجنة خلال تلك الاجتماعات برفع تقرير إلى رؤساء البرلمانات الخليجية تتضمن دراسة عن تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة في المجال البرلماني إضافة الى بحث زيارة وفد من المجالس التشريعية الخليجية إلى الكونغرس الامريكي وتنسيق السياسة الاعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات التشريعية مع المنظمات الحقوقية وإجراء تعديلات على القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية.

وسيتضمن حفل الافتتاح كلمة رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة خليفة بن أحمد الظهراني ثم كلمة رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان وكلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياني اضافة الى كلمة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وفي هذا السياق، وصل الى البلاد صباح أمس رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية الشقيقة د.عبدالله بن محمد آل الشيخ.

وسيشارك الوفد البرلماني السعودي في الاجتماع السابع لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكان في استقبال الوفد البرلماني السعودي رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ومراقب المجلس العضو سعود الحريجي وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري وكبار موظفي الأمانة العامة.

مرزوق الغانم مستقبلاً رئيس مجلس الشورى السعودي

الغانم استقبل رئيس مجلس الشورى السعودي والوفد المشارك في الفعاليات

على رأسها المخطط الهيكلي للمنطقة الإقليمية الثانية

الصانع: قنية «البلدي» تبحث 26 الجاري موضوعات مهمة ضمن خطة التنمية

فهد الصانع

قال رئيس اللجنة الفنية في المجلس البلدي العضو فهد الصانع ان اللجنة ستبحث في اجتماعها يوم الثلاثاء المقبل عددا من الموضوعات المهمة والمدرجة ضمن خطة التنمية في البلاد.

واضاف الصانع في تصريح صحافي أمس، ان اللجنة ستبحث المخطط الهيكلي للمنطقة الاقليمية الثانية الذي يعتبر من المشاريع المهمة في تحديث المخطط الهيكلي الثالث للدولة على طريق تحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا اقليميا.

وأوضح ان مشروع المخطط الهيكلي للمنطقة الاقليمية الثانية يستدعي توفير قاعدة اسكانية واقتصادية تستوعب نحو مليون نسمة بينهم حوالي 549 الف مواطن و 460 الف وافد مع توفير 205 الاف وحدة سكنية من سكن خاص واستثماري عبر أربعة مشاريع كبرى مثل مدينة الحرير ومدينة شمال الصبية ومشروع بحيرة بوبيان اضافة الى اقامة مناطق سياحية وترفيهية.

وذكر أن اللجنة الفنية ستبحث ايضا آليات مشروع «خليج الصليبخات» عبر تطوير هذه المنطقة بشكل متكامل من خلال اقامة بعض العناصر الترفيهية والتجميلية الحيوية لتكون أحد المعالم السياحية ما يساهم في تنشيط السياحة الداخلية.

وبين ان المشروع يمتد من حدود المنطقة الحرة بالشويخ حتى نهاية المدينة الترفيهية بالدوحة وسيضم فنادق وشواطئ عامة ومراكز تسوق ومجمعات سكنية ذات كثافة متوسطة وجودة عالية ومدينة العاب مائية وحدائق وخدمات عامة وستكون مقصدا لأبناء المنطقة.

وقال الصانع ان اللجنة ستناقش ايضا طلب اعداد تقرير بشأن دور القطاع الخاص في جعل الكويت مركزا صناعيا لافتا الى أن البلدية استعانت بأحد المكاتب الاستشارية المتخصصة لدراسة مشروع الاستراتيجية الشاملة للمناطق الصناعية للدولة حتى عام 2030 لتحديد السياسات والمخططات واستعمالات الاراضي التي تضمن توفير الاحتياجات المستقبلية من المواقع الصناعية.

وذكر ان اللجنة ستبحث الكتاب المقدم بخصوص تخصيص شبرة الخضار في منطقة الرقة لاعمال الهيئة العامة للزراعة الذي يتعارض مع دراسة الجدوى الاقتصادية والقانونية لمشروع السوق المركزي للخضار والفاكهة بمنطقة الصليبية.

وبين ان اللجنة الفنية ستبحث أيضا موضوعات اخرى كاستملاك العقارات المشمولة بقرار مجلس الوزراء رقم «1063/ثامنا» المتخذ في اكتوبر عام 2005 والاقتراح المقدم بتسمية شارعين باسم كل من النوخذه المرحوم احمد يوسف العثمان والمرحوم حسن جوهر حيات.

خلال أعمال الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف

الكويت تؤكد دعمها لجهود مكافحة ظاهرة التغير المناخي

حيات: جهود الكويت في مكافحة التغير المناخي تستند إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة

«وارسو» - «كونا»: قال رئيس وفد الكويت المشارك في اعمال الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الاطراف سفير الكويت لدى بولندا عادل محمد حيات ان الكويت تدعم الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في مكافحة ظاهرة التغير المناخي. واضاف حيات في كلمة له أمس امام اعمال المؤتمر المعني بالتغيرات المناخية الذي يختتم اعماله مساء اليوم ان دعم الكويت في جهود مكافحة ظاهرة التغير المناخي ينطلق من خلال مشاركتها الفعالة في المفاوضات الجارية الرامية للحد من الاثار السلبية لهذه الظاهرة. واكد ان جهود دولة الكويت في مكافحة ظاهرة التغير المناخي تستند الى المبادئ والاحكام التي تضمنتها اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ و بروتوكول كيوتو وتنفيذها التنفيذ الفعال والمستدام باعتبارهما الاداة القانونية الملزمة واساسا للتعاون الدولي في هذا المجال.

وشدد على مبدأ المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي بشأن التغير المناخي مشيرا الى انه يتعين الأخذ بعين الاعتبار تباين الاعباء وتفاوت القدرات والعدالة والتنمية المستدامة للدول بما يتوافق مع اولوياتها وقدراتها الوطنية من اجل خفض الانبعاثات بما يحقق طموح شعوب دولنا جميعا. وذكر حيات ان هذا المؤتمر ينعقد في جمهورية بولندا الصديقة في مرحلة حاسمة تتطلب وجوب تبني قرارات تمهد للمرحلة المقبلة لما قبل عام 2020 وما بعده ازاء هذه الظاهرة والتأقلم معها سواء في اطار ما تم تعديله على بروتوكول كيوتو في مؤتمر الدوحة و ما سوف يتم التوصل اليه في عام 2015 لمنهاج عمل ديربان.

واعرب عن امل الكويت في ان تلتزم الدول المتقدمة بدورها الريادي في خفض الانبعاثات ومساعدة الدول النامية من خلال ايجاد مصادر للتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات للتكيف مع الاثار السلبية الناتجة عن تغيير المناخ والاثار السلبية الناتجة عن تدابير الاستجابة لتخفيف اثار تغيير المناخ لاسيما الدول التي تعتمد اقتصاداتها على استخدام الوقود الاحفوري كمصدر رئيسي ووحيد للدخل وذلك من خلال نقل التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل. وتطرق السفير الكويتي لدى بولندا في كلمته الى دور دولة الكويت ومساهمتها في خفض الانبعاث مشيرا الى ان بلاده قطعت شوطا كبيرا وبشكل طوعي ومدروس في التخطيط وبحسب الامكانات المتاحة لاعادة تاهيل منشآتها النفطية والصناعية حيث مازال القطاع النفطي يسعى لتبني استراتيجية جديدة تقوم على أسس علمية واقتصادية تهدف الى الحد من الإنبعاثات.

واكد ان دولة الكويت تعمل على وضع اليات لتطبيق وتحسين كفاءة الطاقة واستخدام التكنولوجيا النظيفة للطاقة الاحفورية بما لا يخل بمصالحها الاساسية والتزاماتها في تطوير الصناعة النظيفة واضعين بعين الاعتبار الاستفادة من برامج التمويل والاليات المرنة في اطار الاتفاقية. واعرب حيات عن خالص شكره وبالغ تقديره لجمهورية بولندا حكومة وشعبا على استضافتها لاعمال الدورة التاسعة عشرة التي تنعقد تحت مظلة الامم المتحدة وللجهود الكبيرة المبذولة من اجل ان تتحقق الطموحات والاهداف المرجوة منها و التي تعود نتائجها على شعوبنا وتحقق خير ومصلحة البشرية جمعاء.

ممثل الكويت يلقي كلمة

بعد انتشارها على نطاق واسع في محافظات الكويت الست

السور: على الجهات المسؤولة تحمل مسؤولياتها تجاه أبراج الاتصالات المخالفة

كتب أحمد الحربي

طالب عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة محافظة الفروانية نايف السور الجهات المسؤولة تحمل مسؤولياتها تجاه ابراج الاتصالات المخالفة التي اصبحت منتشرة على نطاق واسع في محافظات الكويت الست ، خصوصا المناطق السكنية.

وشدد السور في تصريح صحافي على ضرورة ازالة جميع ابراج الاتصالات المخالفة والتي أصبح المواطن الكويتي يتزعج منها لما تسببه من أمراض وخطورتها على الصحة العامة ، لاسيما وان هناك تحذيرات مما تخلفه ذبذات هذه الابراج وفق دراسة طبية معتمدة. واستغرب السور من اقامة هذه الأبراج المخالفة وسط غياب رقابة بلدية الكويت ووجودها بشكل مخالف للقوانين الموضوعة التي تنظم استغلال الأراضي العامة ، مشيرا الى انه في الفترة الاخيرة تفشت ظاهرة وجود ابراج الاتصالات المخالفة بصورة مكثفة في مختلف مناطق الدولة دون الحصول على ترخيص رسمية من الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت او قرارات صادرة عن المجلس البلدي.

وقال ان عملية تخصيص الأراضي أو المواقع لمثل هذه الابراج هو حق أصيل لأعضاء المجلس البلدي كما ورد في إلقانون الخاص ببلدية الكويت 5/2002 ، مستغربا من الاجراءات التي اتخذتها بعض الجهات المختصة في هذا الشان بسماحها لبعض شركات الاتصالات للتنقلة باقامة ابراج لها في بعض منشآتها من دون التنسيق مع المجلس البلدي مؤكدا ان مثل هذا الأمر مخالفة في حق الجهات المصرحة لوضع الابراج التي تم تخصيص مواقع لها من دون استغلالها تجاريا. ودعا بلدية الكويت أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية والقانونية وتباشر في ازالة جميع ابراج الاتصالات التي وضعت بشكل مخالف وهو ما يعتبر انتهاكا لأراضي الدولة وممتلكاتها العامة، وحمل السور وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون البلدية ومدير عام البلدية مسؤولية انتشار الأبراج المخالفة جراء سكوتها عن ازالة هذه الأبراج، لافتا الى ان هناك الكثير من الشكاوى التي وردت من المواطنين نظرا لقرب هذه الأبراج من منازلهم وهو ما يشكل خطورة بالغة على سلامتهم وسلامة ابنائهم. وتمنى من البلدية سرعة ازالة ابراج الاتصالات المخالفة دون اعطاء شركات الاتصالات اي مهلة لكونها مخالفة للقوانين والنظم المتبعة ، معتبرا ان حماية صحة المواطنين وتأمين سلامتهم مسؤولية جماعية ويجب على المسؤولين عدم الهرب من تلك المسؤلية.

نظراً لضخامة المهام والواجبات التي تتطلب تركيزاً كبيراً على حل المشكلات وتفرغاً كاملاً

مهلهل الخالد: مهام البلدية تستوجب عدم إسناد حقيبة وزارية أخرى إلى وزيرها

أكد رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد ضرورة عدم اسناد حقيبة وزارية أخرى إلى وزير الدولة لشؤون البلدية نظرا الى ما تستوجبه المهام والواجبات الملقاة على عاتق هذه الوزارة التي تتطلب تركيزا كبيرا على حل المشكلات وتفرغا كاملا من قبل وزيرها.

وقال الخالد في لقاء مع «كونا» أمس ان البلدية من الاجهزة التنفيذية الكبيرة جدا في البلاد وتشرف على تنظيم العمران واستخراج تراخيص البناء والاعمال التجارية وتخطيط المدن والرقابة على تنفيذ المشاريع التنموية والانشائية وغيرها من أعمال تحتاج الى وزير متفرغ لها دون غيرها من الحقائب الوزارية.

واضاف ان علاقة المجلس البلدي بالمسؤولين في الجهاز التنفيذي ببلدية الكويت مازالت في بدايتها باعتبار أن المجلس حاليا في بداية دور انعقاده الـ 11 من حيث نوعية وحجم المعاملات التي تسلمها المجلس من البلدية.

وأوضح ان دور المجلس البلدي رقابي على اداء البلدية وانجازها لمعاملات المواطنين التي تقدم يوميا في أفرعها وادارتها المنتشرة في المحافظات الست اضافة الى متابعة المشاريع التنموية مبديا تفاؤله بالعلاقة الطيبة بين الجانبين وبمد أيدي التعاون البناء الذي يصب في مصلحة الوطن والمواطنين على حد سواء.

ولفت الى التعاون القائم بين اعضاء المجلس البلدي سواء المنتخبين أو المعينين في انجاز المعاملات التي تعرض في اللجان او الجلسات الرئيسية للمجلس والعمل معا بما يلبي الثقة التي اولاها الناخبون للاعضاء المنتخبين والتي اولتها القيادة السياسية للاعضاء المعينين.

وعن دور المجلس البلدي في الخطة التنموية التي تشهدها البلاد ذكر الخالد ان كل معاملة تخص خطة التنمية يجب أن تمر على المجلس ليبدي رأيه فيها او توصيات بشأنها معربا عن الاسف من طول الدورة المستندية التي تواجه المعاملات والتي تمر في بعض الاحيان على 23 ادارة في البلدية قبل عرضها على لجان المجلس البلدي.

وكشف عن مشروع الشريط الساحلي الواقع شرق منطقة الصليبيخات الذي سيعرض على المجلس البلدي خلال الايام القليلة المقبلة مشيرا الى انه مشروع سياحي يدعم توجه الدولة نحو دعم السياحة الداخلية والمدرجة ضمن الخطة التنموية في البلاد.

وحول قانون البلدية رقم «2005/5» ومطالبات اعضاء المجلس البلدي بتعديله افاد الخالد بأن المجلس يعد جهة رقابية على أداء الجهاز التنفيذي في البلدية ما يستدعي ان يكون هناك فصل تام بين الجهتين في النظامين المالي والاداري لتكون عملية الرقابة تامة مبينا ان المجلس يسعى الى تعديل القانون لمنع اي تداخل في العمل او المصالح خصوصا فيما يخص الجانب الرقابي بينهما.

ورأى ان المادة «14» من قانون بلدية الكويت تحتاج ايضا الى تعديل فيما يخص طول المدة الزمنية في فصل مجلس الوزراء في المعاملات التي تحال اليه بعد رفض وزير الدولة لشؤون البلدية لها لافتا الى ضرورة ان يحدد هذا الاجراء بمدة زمنية لا تتجاوز 90 يوما يضمن فيها المواطن نظر المجلس في معاملته المقدمة وعدم تكدس المعاملات في اللجان.

وعن الغاء المادة «22» من قانون البلدية فيما يتعلق بشبه دستورية وتشابك في الصلاحيات بين جهاز البلدية والمجلس البلدي قال الخالد ان قانون البلدية يحتاج الى بعض التعديلات التي تؤدي الى الفصل المنشود بين بلدية الكويت والمجلس البلدي في الصلاحيات والنظامين المالي والاداري واعطاء المجلس البلدي مزيدا من الصلاحيات التي تساهم في قيامة بمهمته الوطنية على اكمل وجه ممكن.

وذكر ان اللجنة المكلفة القيام باعمال المجلس البلدي التي سبقت انتخاب المجلس الحالي «لم تأت بجديد من حيث نوعية او عدد المعاملات التي نظرت فيها» مبينا ان بعض معاملاتها رفض من قبل البلدية والبعض الآخر تمت الموافقة عليه «وهو ما كان سيتم مع المجلس البلدي في حال عرضت عليه».

وعن القضية الاسكانية شدد على «مد يد التعاون مع مجلس الامة لحل هذه القضية التي وضعها على رأس سلم اولوياته ترجمة لرغبة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في حل هذه القضية الشعبية التي باتت تشكل عبئا كبيرا على شريحة واسعة من المواطنين».

وقال الخالد ان المجلس البلدي قام بتخصص أراض متفرقة من البلاد وتسليمها الى الهيئة العامة للرعاية السكنية لتقوم بدورها باستصلاحها وتوزيعها على المواطنين الراغبين في الاستفادة من الرعاية السكنية.

وأبدى تفاؤله باعضاء المجلس الحالي لاسيما أن معظمهم من الشباب وبتطلعهم جميعا الى تحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي وعالمي علاوة على مساهمتهم في حل القضية الاسكانية من خلال تخصيص مزيد من الاراضي وتسليمها الى «الرعاية السكنية».

رئيس المجلس البلدي أكد ضرورة وجود وزير متفرغ للبلدية

- علاقة المجلس البلدي بالجهاز التنفيذي مازالت في بدايتها باعتبار أننا في مستهل دور الانعقاد
- دور «البلدي» رقابي على أداء البلدية وإنجازها لمعاملات المواطنين التي تقدم يوميا في أفرعها وإداراتها
- التعاون القائم بين الأعضاء المنتخبين والمعينين يلبي ثقة الناخبين والقيادة السياسية
- كل معاملة تخص خطة التنمية يجب أن تمر على المجلس ليبدي رأيه فيها أو توصياته بشأنها

- نأسف لطول الدورة المستندية التي تواجه المعاملات والتي تمر في بعض الأحيان على 23 ادارة
- نسعى إلى تعديل قانون البلدية رقم «5/ 2005» لمنع أي تداخل في العمل أو المصالح
- اللجنة المكلفة القيام بأعمال «البلدي» التي سبقت انتخاب المجلس الحالي «لم تأت بجديد»
- لابد من مد يد التعاون مع مجلس الأمة لحل القضية الإسكانية التي وضعها على رأس سلم أولوياته

- «البلدي» قام بتخصص أراض متفرقة من البلاد وسلمها للسكنية لتقوم بدورها باستصلاحها وتوزيعها
- نسعى لتحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي